ISSN = 2073-6614 pp: 53-80 | مجلة جامعة الانبار للغات والآداب

Argumentative Negotiation (Al-Fanqalah) according to Ibn Yaish (d. 791 AH) in his book Sharh al-Mofassal (Verbs as a model)

الفنقلة عند ابن يعيش (ت:643هـ) في كتابه شرح المفصل (الأفعال أنموذجًا)

Prof. Dr. Ahmed Abdullah Humood
ed.ahmed.abdullah@uoanbar.edu.iq
Assist. lect. Basim Abid Hamad
bas19h2043@uoanbar.edu.iq
University of Anbar\ College of Education for Humanities

أ. د. أحمد عبد الله حمود
كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة الأنبار
م. م. باسم عبد حمد
كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة الأنبار

Received :19-5 - 20 22 Accepted :19 - 8- 2022 publishe : 30-9-2022

DOI: 10.37654/aujll.2022.177687

Abstract

Praise be to God, and prayers and peace be upon the Messenger of God, his family, companions and those who are loyal to him, and after:

This is a study of the shift in actions by Al-Hasan bin Muhammad Ibn Yaish (d. 791 AH) in his book Sharh al-Mofasal, and it is a useful study that he assumed and answered, and the research was divided into two sections, the first topic: the shift in the past verb, and the second: the shift in the present and command verbs.

Keywords: Al-Fanqla, Ibn Yaish, Verbs, Detailed Explanation

الملخّص

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه, وبعد:

فهذه دراسة للفنقلة في الأفعال لأبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت:643هـ) في كتابه شرح المفصل, وهي دراسة نافعة قد افترضها وأجاب عنها, وقد قسمت البحث على مبحثين, المبحث الأول: الفنقلة في الفعل الماضي, والثاني: الفنقلة في الفعلين المضارع والأمر.

الكلمات المفتاحيّة: الفنقلة , ابن يعيش, الأفعال, شرح المفصل

المقدمة.

الحمدُ للهِ الّذي أنعمَ وأكرمَ وعلّمَ الإنسانَ مالم يعلم، والصّلاةُ والسّلامُ على من كرّمه اللهُ وعظّمه وشرّفه، نبيّنا محمّدٍ–صلّى الله عليه وسلّم– وعلى آله وصحبه وسلّم.

أما بعد: فالفنقلة أسلوب عليمي اشتهر وسط المحاضر الإسلامية, يقوم على أساس طرح الاستشكالات بافتراض سؤال ثم الجواب عنه؛ وذلك بتوظيف صيغ عديدة, ومنها: فإن قلت, فالجواب كذا, مما ساعد في خدمة الجدل العقلي, ومنها التسمح له بتوسيع المعنى وهذا ما يلمحه الناظر في شرح المفصل لابن يعيش التي لا تفتأ أن تتكرر من أول الكتاب إلى آخره, ولهذا اقتضى عملي في مثل هذه الدراسة, أو المنهج الجدلي أن يكون على مبحثين, الأول: الفنقلة في الفعل الماضي, والثاني: الفنقلة في الفعلين المضارع والأمر, بعد أن ذكرت المقدمة, ومن ثمّ ختمتها بالنتائج وذكر المصادر, أسأل الله تعالى أن يجعل ذلك خالصًا لوجههِ الكريم, ومنفعةً لطلبة العلم.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

التمــهيد

الفَنْقَلَةُ: مصطلح منحوت من التركيب اللغوي (فإن قلتَ ... قلتُ)، وما في معنى هذا التركيب من صيغ أُخَرَ، وجاء سبب اختيار الفَنْقَلَةِ؛ لتكون موضوعًا للدراسة في كونها وسيلة مختارة لتقريب الفكرة من الأذهان، فضلًا عن الحجاج والبرهنة والتدليل في ترجيح رأي على آخر في فترة من العصر الذهبي في دراسة اللغة العربية أيام الخلاف بين المدارس النحوية، ؛ ولهذا ارتأينا دراسة الفنقلة في الأفعال عند ابن يعيش في كتابه شرح المفصل, والوقوف على أبرز مواضعها في كتب النحو والصرف .

وقد تضمنت الدراسة الوقوف على مواضعها وصيغها في مبحثين اثنين: الأول في الفعل الماضي، والثاني في الفعل المضارع, والأمر، فأمّا المبحثُ الأول فقد اقتضت دراسة الفنقلة ودلالاتها في الفعل الماضي؛ لتعدد الآراء في حركة بنائه, أمّا المبحث الثاني الخاص بفعل المضارع, وفعل الأمر, فقد تناولت فيه بعض المواضع التي جاءت بأسلوب الفنقلة, في بيان المعرب والمبني من الأفعال وآراء النحاة في إعراب المضارع, والوقوف على أبرز الآراء والاحتجاجات من اللغويين والنحاة في قضية البناء والاعراب ....

ابن يعيش النّحوي:

هو: ابو البقاء الأسدي, يعيش بن علي بن أبي السرايا, محمد بن علي بن الفضل العلامة, موفق الدين أبو البقاء الأسدي الموصلي الأصل الحلبي المنشأ , ولد سنة ثَلَاث وَخمسين وَخمْس مائَة, وتوفي سنة ثَلَاث وَأَرْبَعين وست مائَة, وكان يعرف بـ ابن الصائغ, وكان من كبار أئمّة العربية تخرج به أهل حلب, وشاع ذكره, وأخذ النّحو عن أبي السخاء الحلبي, وأبي العباس المغربي, وقدِم دمشق, وجالس الكندي, وسأل عن قول الحريري: (حَتَّى إِذا لألأ الْأُفق ذَنْب السرحان), فتوقف وقال: (علمت قصدك, إنّك أردت إعلامي بمكانك في النحو)[1] .

وكان ابن يعيش مولعًا بالعلم منذ نشأته, حتى إنّه كان حريصًا على مقابلة العلماء والأخذ عنهم, إذ رحل إلى حلب في طلب مقابلة ابن الأنباري التي لم تكتمل؛ لوفاة ابن الأنباري قبل مقابلته, ورحل المرة الأخرى إلى دمشق قاصدًا الكندي[2]؛ لمسائلته عن المواضع المشكلة في العربية[3],

شيوخه:

استفاد ابن يعيش من مجالسة عدد من علماء النحو على اختلاف تخصصاتهم, وتفاوت قدراتهم, والذي مهّد له ذلك طبيعة مدينة حلب التي كانت مهبطًا للعلماء آنذاك, فضلًا عن قضاء عمره في طلب العلم, وإن لم يكن كثير الترحال في طلب العلم, لكنه حظي بالاستفادة من العلماء, وأفاده التدريس عند إقامته في حلب .

إنّ الذين قرأ عليهم ابن يعيش كثُر, وليس لدينا ثبتًا دقيقًا في حصر أسمائهم, سوى بعض الشيوخ الذين قرأ عليهم وروى عنهم, من غير تحديد, ومنهم:

1. أبو السخاء فتيان الحلبي الحائك النحوي (ت:560هـ)[4], وذكر القفطي, أنّه من عوامّ حلب، قرأ شيئا من النّحو على مشايخ بلده، وفهم أوائله، وعدم في زمنه من يعرف هذا الشأن، بسبب قرب خراب حلب بنزول الفرنج وهو من عوام حلب, قرأ شيئًا من النحو على مشايخ بلده, وأخذ عنه ابن يعيش[5].
2. أبو محمد التكريتي:

(1) ينظر: الوافي بالوفيّات: 18/29 .
(2) ينظر: معجم الأدباء: 1330/3 .
(3) ينظر: وفيات الأعيان: 47/7 , وقلادة الدهر: 165/5 .
(4) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة: 128/4.
(5) ينظر: المصدر نفسه: 128/4.

وهو عبد السلام بن يحيى بن القاسم بن المفرج، (ت: 584هـ), وكان عالمًا بالحديث, وقرأ عليه ابن يعيش, وله تصانيف عديدة [1] .

3. أبو الفضل محمد الطوسي:

سمع ابن يعيش عنه الحديث, وقرأ عليه, وكان محدثًا وفقيهًا[2] .

4. تاج الدين الكندي:

سمع عنه الحديث ابن يعيش وكان محدثًا ومقرئ, ونحويًّا, وكان بغدادي المولد والمنشأ, دمشقي الدار والوفاة[3].

5. أبو الحسن الطوسي:

سمع منه ابن يعيش, وكان من العلماء الزهاد في حلب[4] .

مـــــؤلفاته:

اقتصر ابن يعيش طوال حياته المديدة على تأليف كتابين فقط هما:

1. شرح المفصل للزمخشري, يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: 643هـ), قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب, الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, ط1، 1422 هـ - 2001 م
2. شرح الملوكى في التّصريف, يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: 643 هـ), تح: د. فخر الدين قباوة, الناشر: مكتبة العربيّة بحلب, مطبعة مكتبة العربيّة, ط 1, تاريخ النشر: 1393 هـ .

(1) ينظر: فوات الوفيات: 326/2 .
(2) ينظر: تلخيص المتشابه في الرسم: 486/1 .
(3) ينظر: معجم الأدباء: 1330/3, وبغية الوعاة: 570/1 .
(4) ينظر: وفيات الأعيان: 135/21 .

المبحث الأول

((الفنقلة في الفعل الماضي))

1_الفعل الماضي:

الفعل الماضي: هو الفعل الدَّال على حدث في زمان قبل زمانك، أَي: قبل زمان تلفّظك به، في أَصل وضعه[1], وهو مبنيٌّ على الفتح كثُرت حروفه أو قلّت، نحو: (ضرَبَ)، و (اسْتخرجَ)[2]، ما لم يتّصل به ضمير مرفوع لمتكلّم, أو مخاطب, أو جمع مؤنّث، فإنه يُبنى على السّكون، أو ما لم يتّصل به واو الجمع فإنه يُضمّ ما قبلها[3].

أمَّا علامَتهُ فقبولُه تاء التأنيث الساكنة، نحو: نعمت، وبئست، وهو موضوع للماضي من الازمنة؛ للإيذان من أول الأمر بأنّ الفاعل مؤنّث, نحو: (قامتْ هندٌ)[4].

أولًا: بناء الفعل الماضي على الفتح:

الأَصلُ في الأَفعال البِناء، والأَصل في المَبنيّ أَنْ يكونَ بناؤُه على السُّكون، إِلَّا أَنَّ الفعلَ المضارع أُعْربَ لعِلَّةٍ وهي مشابهتُه للأَسماء، وجاء الأَمرُ على أَصلِه في البناء على السُّكون، أَمَّا الماضي فقد جاءَ مَبنِيّاً على حركةٍ ولم يُبْنَ على السُّكون[5]، وكلّ شيء جاءَ على خِلاف ما هو الأَصل فيه، لزمَ أن يُسألَ عن خروجِه عن الأَصل، وهذا ما بينه (ابن يعيش) بقوله: ((فإن قيل: ولِمَ كانت الحركة فتحة؟ فالجواب أنّ الغرض بتحرُّكه أن يجعل له مزيّةٌ على فعل الأمر، وبالفتح تصل إلى هذا الغرض كما تصل بالضمّ، والكسر. والفتُح أخفّ، فوجب استعماله. ووجهٌ ثان وهو أن الجرّ لما مُنع من الفعل، وهو كسرٌ عارضٌ، فالكسر اللازم أوْلى أن يمنع، فلهذا لم يجز أن يبنى على الكسر، ولم يجز أن يبنى على الضمّ؛ لأن بعض العرب يجتزئ بالضمّة عن الواو، فيقول في "قامُوا": "قامُ"، كما قال))[6]:

فلَوْ أنّ الأطبَّا كانُ حَوْلِي*وكانَ مَعَ الأطبّاءِ الأُساةُ[7]))[1]**

---

(1) ينظر: شرح الرضي: 11/4, والمنهاج: 189/1.

(2) ينظر: الأصول في النحو: 51/1, واللمع في العربية: 1/ 123 .

(3) ينظر: المغني في النحوِ: 110/2, وتوضيح المقاصد: 191/1 .

(4) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:11/1, والكناش: 123/2 .

(5) ينظر: الإيضاح في علل النحو: 77, وأسرار العربية: 315 .

(6) شرح المفصل: 208/4 .

(7) لم أعثر على قائله, وهو بلا نسبة في: شرح كتاب سيبويه: 213/1, واللباب: 111/2, وشرح

يُفهم من كلامه أنّ الإعراب دخل ليُفرّق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية, والإضافة وغيرها؛ لأنّ الكلام لو لم يُعرب لالتبست المعاني[2], والتغيير يكون في أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظًا, أو تقديرًا[3] .

أمّا شبهه _الفعل الماضي_ بالأسماء هو بما أنّ الفعل المضارع معرب لمشابهة تامة بينه وبين الأسماء كذلك الفعل الماضي مشابه للفعل المضارع لكن مشابهته ناقصة, ووجه شبهه بالمضارع من أوجه[4]:

الأول: أنّه يقع صفة للنكرة, تقول: (مررتُ برجُلٍ قامَ), فـ(قام) في موضع جرّ, كما لوقلت: (مررتُ برجُلٍ يقومُ) في موضع (قائمٍ) .

الثاني: وقوعه خبرًا عن المبتدأ, وعن (إنّ), ومفعولًا ثانيًا لـ (ظنَنْتُ), كما يقع المضارع كذلك, كما لوقلنا: (زيدٌ قام), فـ(قامَ) واقع موقع (يقومُ), و(يقومُ) واقع موقع (قائم) .

الثالث: وقوعه شرطًا, نحو: (إنْ قمتَ قمتُ), فإن هي التي قلبت المستقبل إلى الماضي في اللفظ والمعنى على الاستقبال كما تدخل (لمْ) على الأفعال المضارعة, فتنفيها وتقلب ألفاظها إلى المستقبل، كقولك: (لمْ يضربْ).

الرابع: وقوعه حالًا, نحو: (مررتُ بزيدٍ قد كتب الدرسَ), كما يقع المضارع موقع الماضي, نحو: (مررت بزيد قد يكتب الدرس) .

الخامس: وقوعه صلة, نحو: (جاءني الذي قامَ), كما يقع المضارع موقع الماضي, نحو: (جاءني الذي يقوم) .

قال سيبويه: ((والفتحُ في الأَفعالِ التي لم تَجْرِ مجرى المضارعة، قولهم: "ضَرَبَ" وكذلك كلّ بناءٍ من الفعلِ كان معناه "فَعَلَ"، ولم يُسكِّنوا آخرَ "فعل"؛ لأَنَّ فيها بعضَ ما في المضارعةِ، تقول: "هذا رَجُلٌ ضَرَبَنا" فتصفُ بها النَّكرة وتكون في مَوضع "ضَارِب"، وتقول: "إنْ فَعَل فعلتُ" فيكونُ في

المفصل: 208/4, وشرح الرضي: 413/3, والمساعد: 85/1, وهمع الهوامع: 229/1 .

(1) شرح المفصل: 208/4

(2) ينظر, مسائل خلافية في النحو: 93, والهمع: 359/1 .

(3) ينظر, توضيح المقاصد: 145/1, ودليل الطالبين: لكلام النحويين: 18.

(4) ينظر, اللباب في علل البناء والإعراب: 16/2, والصفوة الصفية فيشرح الدرة الألفية: 168/1 .

معنى "إنْ يفعل أفعل" فهي فِعلٌ كما أنَّ المضارع فِعلٌ وقد وقعت موقعها في "إنْ"، ووقعت موقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعةُ في الوَصفِ))[1] .

مفاد قول سيبويه أنّ هناك بعض الافعال تمتاز من غيرها في الإعراب مثل المضارع، أو في الحركة البنائيَّة مثل الماضي؛ لأَنَّه أَشبهَ الفعلَ المتمكِّن وهو المضارعُ، وهذا ما ذهب إليه كثيرٌ من النحويين كالمبرِّد[2]، وابنُ الورَّاق[3]، والشريف الكوفيّ[4]، والجامي[5].

فابن أَبي الرَّبيع يذكر أَنَّ عدم تسكين الفعل الماضي هو وقوعُه موقع الأَسماء المُعربة، ووقوعه موقعَ الفعل المُعرب، أمّا مثالُ وقوعِه موقع الاسم المُعرب ما جاء في قوله تَعالَى:ﱡ **ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ** ﱓ [6], فـ(أنزلناه) في موضع صفة للكتاب, في موضع(مُنزَّل), ومثال وقوعه موقع الفعل المعرب: (إنْ قمتَ قمتُ), والمعنى: (إنْ تقمْ أَقمْ)؛ لأنّ الشرطية لا تطلب الماضي, وإنّما تطلب المستقبل[7] .

الحاصل أنّ النحاة متفقون على عدم بناء الفعل الماضي على أصله وهو السكون, ولكنّهم اختلفوا في موقعه, فأكثر النحويين ذهبوا إلى وقوع الماضي موقع الأسماء والأفعال المضارعة في النعت والخبر[8], وهذا لم يرض به ابنُ فلاح بقوله: ((وَإِنَّما حَكَمْنا بأَنَّه في الصَّفة والخبرِ وقعَ موقعَ المضارع دُونَ الاسم، وإنْ كانَا من مواضع الِاسم؛ لأَنَّه لا مناسبةَ بينَ الماضي وبينَ الاسمِ، ولذلك لمْ يعربْ، إِنَّما المناسبةُ بينهُ وبينَ المضارعِ؛ لاشتراكِهما في الفِعليَّة))[9] .

---

(1) الكتاب: 16/1 .
(2) ينظر, المقتضب: 1:16 .
(3) ينظر, علل النحو: 147/1_148 .
(4) ينظر, البيان في شرح اللمع: 413/1 .
(5) ينظر, الفوائد الضيائية: 250/2 .
(6) سورة الأنعام, الآية: 155 .
(7) ينظر, البسيط: 220/1_221 .
(8) ينظر, شرح كتاب سيبويه (للسيرافي): 78/1, والمقتصد: 136/1, وشرح جمل الزجاجي(لابن عصفور): 2 /204.
(9) المغني في النحو: 111/2.

والراجح أنّه بُني على الفتح لشبهه بالمضارع من خمسة أَوجهٍ؛ لأَنَّ الشَّيء إذا أَشبه الشَّيء في أَمرَين فما زاد أُعطي حكمه على حسب قوة الشّبه، وهذا يعني أنّ الشّبه على الأكثر أولى من الشّبه على الأَقل[1]، ولهذا يُعرب المضارع لقوة شبهه بالاسم, والّتي لم تكُنْ موجودةً في الماضي، والمشابهة بين الاسم والماضي ناقصة، أَلَا ترى أَنَّه لم تدخلْ عليه لامُ الابتداء كما تدخل على المضارع، وليس فيه اشتراك بين زمانَين كما في المضارع، فلما أُشبهَ المضارع كان أَشرف وأفضل من فعل الأمر، ولهذا بُني الفعلُ الماضي على حركة؛ لأَنَّ المتحرّكَ أَفضل من السّاكن بل وأَقوى منه[2]، ومن جهة أخرى أنّ هناك أفعالاً ماضيةً منتهية بأَلف، والألف لا يكونُ إلاّ ساكنًا وما قبله مفتوح, نحو (رَمَى), فهذا الفعل في أَصلِه ساكن على الأَلف، فلو بُني هذا الفعلُ على السُّكون لاجتمع ساكنان، ولا يجوزُ الجمعُ بينَ ساكنَين في الوصل؛ لأنّ الجمع بينهما في الوصل محال[3].

ثانيًا: جعل حركة الفعل الماضي الفتحة .

أجمع النّحاة على أَنّ الفعل الماضي مبنيّ على الفتح إمّا لفظًا، نحو: (قام، وقعد، ودحرجَ), أو تقديرًا، نحو: (رمَى، وغزا)، أمّا بناؤه؛ فلأَنه الأصل في الأفعال كما تقدَم، وعلى حركة تفضيلًا له على فعل الأمر لوقوعه موقع المضارع ولهذا حرّك بالفتح[4], ربّ سائل يسأل: لم كانت حركة الفعل الماضي فتحة, ولم تكن ضمًّا, أو كسرًا؟, وهذا ما أجاب عنه (ابن يعيش) بقوله: ((فالجواب أنّ أصل الأفعال كلّها أن تكون ساكنةَ الآخر، وذلك من قبل أنّ العلّة التي من أجلها وجب إعراب الأسماء غير موجودة فيها؛ لأنّ العلّة الموجبة لإعراب الأسماء الفصلُ بين فاعلها ومفعولها، وليس ذلك في الأفعال إلّا أنّ الأفعال انقسمت ثلاثةَ أقسام: قسمٌ ضارع الأسماءَ مضارَعةً تامّةً، فاستحقّ به أن يكون معربًا، وهو الفعل المضارع الذي في أوّله الزوائد الأربع، وسيوضح أمر ذلك. والضرب الثاني من الأفعال ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة، وهو الفعل الماضي, والضرب الثالث ما لم يضارع الأسماء بوجه من الوجوه، وهو فعل الأمر))[5].

---

(1) ينظر, الأشباه والنظائر: 257/1 .

(2) ينظر, الصَّفوة الصَّفيَّة: 168/1- 169.

(3) ينظر, الأُصول في النحو: 361/2, وعلل النحو: 157- 158, واللمحة في شرح الملحة: 135/1.

(4) ينظر, الكتاب: 16/1؛ وشرح كتاب سيبويه (للسِّيرافي)، 77/1؛ وعلل النحو، 148؛ واللباب، 16/2.

(5) شرح المفصل: 208/4 .

يُفهم من كلام (ابن يعيش) أنّ للفعل الماضي مزية على فعل الأمر الذي ظلّ مبنيًّا على أصله وهو السكون؛ لعدم وقوعه موضع الأسماء المعربة, والفعل المضارع, وقد جعل ابن جنّي بابًا له أسماه: (باب في إمساسِ الألفاظ أشباه المعاني)[1].

ويُفهم أيضًا _من كلام (ابن يعيش)_ أنّ سبب حركته بالفتحة؛ لكونها أخفَّ الحركات, ولو ضُمَّ آخرُ الماضي لحصل لبسٌ بين فعل الواحد والجماعة على لغة مَنْ يحذف (الواو) ويكتفي بـ(الضمّة)، نحو قول الشَّاعر[2]:

فَلَو أنَّ الأَطِبَا كَانُ حَوْلي وَكَانَ مَع الأطباءِ الشُّفاة

أَراد (كانوا), فحذف (الواو) واكتفَى بضمّة النّون، ولو كُسر آخره لدخله حركة لازمة تشبه الجرَّ, وذلك ممنوع في الأفعال, وقد جاء أشدّ من هذا, كقول الشاعر[3]:

لَوْ أنَّ قَوْمِي حينَ أَدْعوهم حَمَلْ على الجبال الصُمِّ لا رْفضَّ الجبلْ

أراد الشاعر (حَملُوْا) فحذف (الواو) وبقيت الضمّة دليلًا عليها، ثمّ وقف على الرّوي، فلو بُنيَ الفعلُ الماضي على الضّم لالتبس بهذه اللّغة في بعض المواضع، فلم يعلم أَحد في هذا الفعل الماضي (كان) أمسندٌ هو إلى (واو) الجمع فحذفتْ، أم مسندٌ إلى ضمير المُفرد, والعرب كانوا في كلامهم حريصين على الإبانة والوضوح ويتحاشون ما خلط, أو التبس بين المعاني[4] .

وقد ضعّف هذا الرأي _حذف (الواو) من الفعل الماضي _ (العكبريُّ)(ت:616هـ)[5] دون أَنْ يذكر علّةَ ضعفه، وقد ذكرَ هذا الضّعف (ابن القوّاس), وجعلَ علَّةَ ضعفِهِ لِسببَينِ:

الأَوَّل: لأَنَّ هذه اللُّغةَ نادرةٌ جدّاً.

---

(1) الخصائص: 154/2, والبسيط: 221/1.

(2) لم أعثر على قائله وري عجزه "وكانُ مع الأطباء الأساة، ينظر: الجمل في النحو: 232, الإنصاف

: 78/2, واللباب: 111/2, وشرح الرضي: 413/2.

(3) لم أَعثُرْ على قائِله، ينظر: الجمل: 50, وشرح كتاب سيبويه (للسِّيرافي): 78/1, واللباب: 111/2,

وشرح جمل الزجاجي (لابن عصفور): 25/2, وشرح ألفية ابن معطٍ (للرُّعيني): 515/2.

(4) ينظر, العلَّة النحوية تاريخ وتطوُّر: 137.

(5) ينظر, اللباب: 16/2.

الثاني: لأنَّ الحذفَ لا يكونُ إلَّا مع دلالة القرائن، فلا يحصل لبْسٌ[1]؛ لأنَّ جميعَ ما يحذفُ من الكلِمةِ فإنَّهمْ لا يحذفونَ شيئاً إلَّا فيما أَبقَوْا دليلٌ على ما ألْقَوا[2], وهذا كله لو كانت حركة الفعل الماضي الضم .

أمّا لو كانت حركته الكسر, فلا يمتنع ذلك أيضًا, وقد تبين هذا المنع عند (ابن يعيش) بقوله: ((أن الجرّ لما مُنع من الفعل، وهو كسرٌ عارضٌ، فالكسر اللازم أوْلى أن يمنع، فلهذا لم يجز أن يبنى على الكسر))[3] .

بينما جعل (السيرافي) تحريك الماضي بالفتح من أربعة أوجه[4]:

أَوَّلها: إنَّ الفَتحةَ أَخفُّ الحركاتِ، وإنَّما القصدُ والمغزَى في تحريكِه حتَّى يخرجَ عن مرتبةِ السَّاكن الَّذي هو فعلُ الأَمر، وقدْ حَصل هذا.

الثَّاني: إنّ الضّمةَ لا تصلح فيه لمّا يقع فيه اللّبس بينَ فعل الواحد والجماعة؛ لأنّ من العرب من يقول: (القَومُ قامَ) في معنى (قَامُوا)، فيحذف الواو ويكتفي بالضَمة.

الثَّالث: إنّ الفعلَ الماضي قد يُثنّى ضَمير فاعله بالألف، والألف توجب فتح ما قبلها، ولم يصلح أن يكون الماضي مكسورًا .

الرَّابع: إنّ الفعل الماضي يكون على (فَعِلَ), و(فَعُلَ), فلو بنوا آخره على ضمّة خرجوا في (فَعِل) من كسرة إلى ضمة وليس ذلك في كلامهم، ولو بنوه على كسرة خرجوا في (فَعُل) من ضمة إلى كسرة وهو قليل مستثقل[5], وهذا ما ذهب إليه أكثر النحويين, كـ(ابن فلاح)[6], و(ابن حمزة العلوي)[7], والأشموني (ت:900هـ)[8], وزاد الأنباريّ علّة أخرى – فضلًا عمّا تقدّم– إذ ذكر أنّ علِة عدم بناء الماضي على الكسر؛ لأنّ الكسر ثقيل، والفعل ثقيل، ولا ينبغي أنْ يُبنَى ثقيلٌ على ثقيلٍ، وإذا كان الجرّ لا يدخله، وهو غير لازم؛ لثقله، فألّا يدخله الكسر الّذي هو لازم، كان ذلك من طريقِ

(1) ينظر, شرح ألفية ابن معطٍ: 208/1.
(2) ينظر, الأصول في النحو: 254/2.
(3) شرح المفصل: 208/4 .
(4) ينظر, شرح كتاب سيبويه: 77/1_78 .
(5) ينظر: شرح كتاب سيبويه: 78/1 .
(6) ينظر, المغني في النحو: 112/2_113 .
(7) ينظر, اللمعة في شرح الملحة: 33/1 .
(8) ينظر, شرح الرضي: 14/4 .

أَوْلى[1]، وهذا يعني أنّ لفظ الفعل ثقيلٌ، إذ لا تجد فعلًا ثُلاثيًّا ساكن الوسط بالأصالة ومعنى، بدلالته على المصدر والزّمان، ويطلب المرفوع دائمًا، والمنصوب كثيرًا[2].

ونُقل عن الفرّاء مقاله: أنّ الفعل الماضي إنّما بُني على الفتح؛ لأنّه حمل على ألف التّثنية، فقيل (ضَرَب)، لقولهم (ضَربًا)[3]، وهذا يعني أَنّ الفرّاء حمل المفرد وهو الأصل على التّثنية وهي فرع[4]، وقد جعل السّيوطي بابًا له أسماه: (حمْل الأُصول على الفُرُوع)[5].

وقد رُدّ هذا المذهب من النّحويين القدامى والمحدثين[6]، ومنهم (ابن جني) الذي ردّ على الفرّاء بقوله: ((وقد حمل الفَرَاءُ في هذا الإسناد إلى المفرد على الإسناد إلى المثنّى والأصل لا يحمل على الفرع إلّا بدليل قاطع))[7] .

والذي أراه أنّ ما جاء به (ابن يعيش) راجح من جهة ما ذكره المخزومي؛ لأنَها مبنيّة على أساسٍ من فهمٍ واعٍ لطبيعةِ الفعلِ، ولإباء الفعل من حيث هيئته ودلالته أَنْ يتحمّل معنًى من المعاني الإعرابيّة، كما يتحمّله الاسم[8] .

المبحث الثاني

((الفعل المضارع, وفعل الامر))

(1) ينظر, أسرار العربية : 316/1 .

(2) ينظر, شرح الرضي: 14/4 .

(3) ينظر, علل النحو: 361, وسر صناعة الإعراب: 109/1, وشرح ألفية ابن معطٍ (للرعيني): 516/2.

(4) ينظر, شرح اللمع: 206/1.

(5) ينظر, الأشباه والنظائر: 233/1.

(6) ينظر, سر صناعة الإعراب: 109/1, وشرح اللمع (ابن جني): 71/1, وشرح جمل الزجاجي (لابن عصفور): 205/2, وشرح ألفية ابن معطٍ (لابن القواس): 309/1.

(7) شرح اللمع: 71/1.

(8) ينظر, في النَّحو العربي نَقد وتَوجيه: 134– 135.

رفع الفعل المضارع:

يقول المبرد في تعريف المضارع: ((وَالْأَفْعَال المضارعة هِيَ الَّتِي فِي أوائلها الزَّوَائِد الْأَرْبَع الْيَاء وَالتَّاء والهمزة وَالنُّون وَذَلِكَ قَوْلك أفعل أَنا وَتفعل أَنْت وَيفْعل هُوَ ونفعل نَحن فَإِنَّمَا تدخل عَلَيْهَا العوامل وَهِي على هَذَا اللَّفْظ))[1] .

والفعل المضارع معرب من بين الأفعال, وهو مرفوع إذا تجرد من الناصب والجازم, وإذا لم تتصل به (نونا التوكيد, والإناث), فيُبنى, نحو: (يَكْتُبَنَّ, ويَكْتُبْنْ, ويَكْتُبْنَ)[2], وإذا وقع المضارع موقع الاسم يوجبُ له الرّفع دون غيرهِ من نصبٍ, أو جزمٍ؛ وذلك لأنّ وقوعه موقع الاسم ليس عاملًا لفظيًّا, فأشبه الابتداء الذي ليس بعامل لفظي, فعمل مثل عمله, وهذا ما يبينه ابن يعيش بأسلوب الفنقلة قائلًا: ((فإن قيل: فإذا قلتم: إنه يرتفع بوقوعه موقعَ الاسم، فما بالكم ترفعونه بوقوعه موقع مرفوع, ومنصوب, ومخفوض في قولك: (زيدٌ يضربُ)، و(ظننتُ زيدًا يضربُ)، و(مررت بزيدٍ يضربُ)، وهلّا اختلف إعراب الفعل بحسب اختلاف إعراب الاسم الواقع موقعه؟ فالجواب: أنّ عامل الرفع في الفعل إنما هو وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم، وذلك شيء واحد لا يختلف؛ وأمّا اختلاف إعراب الاسم، فبحسب اختلاف عوامله، وعواملُ الاسم لا تأثير لها في الفعل، فلا يختلف إعراب الفعل باختلافها, فإن قيل: ولِمَ كان وقوعه موقع الاسم يوجب له الرفع دون غيره من نصب أو جزم؟ قيل: من قبل أن وقوعه موقع الاسم ليس عاملًا لفظيًّا، فأشبه الابتداءَ الذي ليس بعامل لفظي، فعمل مثل عمله، فاعرفه))[3].

ومعنى هذا إذا وقع الفعل المضارع موقع الاسم سواء أكان وقوعه خبرًا, نحو: (زيدٌ يقومُ), أم صفةً, نحو: (مررت برجل يقومُ), أم حالًا, نحو: (جاء زيدٌ يضحَكُ), فهذه الأفعال المضارعة يصحُّ وقوعها موقع الأسماء, كما في قولنا إذا أردنا به الخبر, نحو: (زيدٌ قائمٌ), وإذا أردنا به الصفةَ, نحو: (مررتُ برجلٍ قائمٍ), والحال, نحو: (جاء زيدٌ ضاحكًا)[4] .

يقول سيبويه: ((اعلم أنّها اذا كانت في موضع اسم مبتدأ, أو اسم بُنيَ على مبتدأ, أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ, ولا مبنيّ على مبتدأ, أو في موضع مجرور, أو منصوب, فإنّها مرتفعة وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع وهي سبب دخول الرفع فيها؛ وعلته أنّ ما عمل في الأسماء

(1) المقتضب: 131/2 .
(2) ينظر, شرح الكافية: 1519/3, وشرح التصريح: 356/2 .
(3) شرح المفصل: 220/4.
(4) ينظر, شرح ألفية ابن معط(للرعيني): 543/2 .

لم يعمل في هذه الأفعال على حدّ عمله في الأسماء كما أنّ ما يعمل في الأفعال فيجزمها وينصبها لا يعمل في الأسماء, وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما ترفع الاسم كينونته مبتدأ))[1], وتابع هذا المنهج كثير من النحويين, ومنهم: الباقولي[2], والرضي[3], ويحيى العلوي[4].

وقد لاقى هذا المذهب اعتراضات, ومنهم ابن الناظم, وحجته في ذلك أنّه لا يخلو إمّا أن يريدوا به أنّ رفع المضارع هو وقوعه موقعًا هو للاسم بالأصالة, سواء جاز وقوع الاسم فيه, كما في: (يقومُ زيدٌ), أو مُنع منه الاستعمال, كما في: (جعلَ زيدٌ يفعلُ), وإمّا أن يريدوا به أنّ رافع المضارع وقوعه موقعًا هو للاسم مطلقًا, فإن أرادوا الأول, فهو باطل برفع المضارع بعد (لولا) وحروف التحضيض؛ لأنّه موقعٌ ليس للاسم بالأصالةِ, وإنْ أرادوا الثاني, فهو باطل أيضًا؛ لعدم رفع المضارع بعد (إنْ) الشرطيّة؛ لأنّه موضع صالحٌ للاسم بالجملة, كما في مثل قوله تعالى: وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ [5], فلو كان الرفع للمضارع وقوعه موقع الاسم مطلقًا لما كان بعد (إنْ) الشرطية إلّا مرفوعًا, فاللّازمُ منتفٍ بالملزومِ كذلك[6], وقد سبقه ابن الحاجب في هذا الاعتراض[7] .

وذهب ابن فلاح معترضًا على هذا القول بقوله: ((إنّه ارتفع فيها؛ لأنّه قد ثبت له الرّفعُ في الأعمّ الأغلب, فحُمِلَ عليه باقي الصور))[8] .

أمّا الكسائي فقد ذهب إلى أنّ ارتفاع الفعل المضارع بما في أوله من الزوائد[9], أي: رفعه بعامل لفظي, فعند قولك: (أقوم), فمرفوع بالهمزة, وكذلك سائر الحروف, وهي: (الهمزة, والنون, والتاء, والياء), والحامل له على ارتكاب هذا المذهب نسبة العمل إلى العامل لفظي[10] .

---

(1) الكتاب: 9/3 .
(2) ينظر: شرح اللمع، 638/1.
(3) ينظر: شرح الرضي، 27/4.
(4) ينظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي، 192/1.
(5) سورة التوبة, من الآية: 6 .
(6) ينظر, شرح ابن النّاظم: 473/1.
(7) ينظر, شرح الوافية: 343/1 .
(8) المغني في النحو: 122/2 .
(9) ينظر: علل النحو: 188/1, واللباب: 25/2 .
(10) ينظر, توجيه اللمع: 351/1 .

قال ابن جني: ((الحمل على الأكثر دون الأقل))[1], بينما ذهب الكوفيون, ومنهم الفرّاء إلى أنّ رفع المضارع هو تجرده عن النّاصب والجازم[2], وتابعهم الأخفش[3], وابن خروف[4], وناظر الجيش[5], وابن هشام[6] .

وحجّتهم في ذلك إنّ هذا الفعل تدخل عليه النّواصب, نحو: (أنْ, لنْ) وغيرها, فإذا دخل النّاصب على الفعل المضارع نصبَهُ, نحو: (أريد أن تقومَ), أو قد تدخل عليه الجوازم وهي: (لم, ولمّا, ولام الأمر, ولا الناهية) وغيرها, فإذا دخل الجازمُ عليه جزَمَهُ, نحو: (لم يقمْ) أمّا بسقوط الناصب والجازم, فالمضارع يدخله الرفع[7] .

وقد أبطَلَ ابن الخَبّاز قول الكسائي بوجهين:

الأوّل: يُعَدُّ الزائدُ بعض الكلمة, فلا يعمل فيها .

الثاني: دخول العوامل عليه فتغيره, نحو: (لن يقومَ), و(لم يقمْ), فلو كان الزائدُ عامِلًا لمْ يدخل عليه عامل[8] .

ومنهم من ذهب إلى أنّ ارتفاع الفعل المضارع هو بالإهمال, وهو رأي الأعلم الشنتمري[9], أي: الإهمال من العوامل, ومنه قوه تعالى: ﴿ **ٱ يخ يم يى** ﴾[10], في رفع (ابراهيم)_عليه السلام_؛ لأنّه لم يتقدمه عامل يؤثرُ في لفظه, فبقيَ مهملًا, والمهمل إذا ضُمَّ إلى غيرهِ ارتقع, نحو: (واحد اثنان)[11] .

---

(1) الخصائص: 261/2.

(2) ينظر, الإنصاف: 83/2 .

(3) ينظر, المصدر نفسه: وهمع الهوامع: 591/1 .

(4) ينظر, شرح جمل الزجاجي: 273/1_274 .

(5) ينظر, تمهيد القواعد: 4118/8 .

(6) ينظر, أوضح المسالك: 141/4 .

(7) ينظر, الإنصاف: 83/2 .

(8) ينظر: الانصاف: 351/1 .

(9) ينظر: رأيه في/ شفاء الغليل في إيضاح التسهيل: 917/2 .

(10) سورة الأنبياء, من الآية: 60 .

(11) ينظر: همع الهوامع: 592/1 .

والذي أراه أنّ الفعل المضارع يرتفع بالوقوع موقع المسند (والمسند حقّه الرفع)[1]؛ لأنَّه لا تأثيرَ له في الفعل، وكذلك لو قلنا: (يَكْتبُ زَيدٌ) لرفعناه؛ لأنَّه واقعٌ موقع (أَخُوكَ زَيدٌ)، ولمّا ثَبتَ له في الرّفع في الأغلب الأعمّ حُمل عليه الأقلّ، فعلّة الرَفع مُطّردة لا مُنعكسة[2].

بناء فعل الأمر:

فعل الأمر: لا بدّ لفعل الأمر أنْ يكون مبنيًّا على السكون؛ لأنّه فعل, وأصل الأفعال هو البناء، أمّا الإعراب فهو عارض في الأفعال على المشابهة، وما لم توجد فيه المشابهة، فهو باق على أصله؛ ولا يكون فعل الأمر مجزومًا؛ لأنّ الجزم لا يكون إلّا بعامل، وليس في الأمر عامل الجزم[3], وهو طلبُ الفعل بصيغةٍ مخصوصةٍ[4], وصيغته (إفْعَلْ), نحو: (إذْهَبْ), بحذف الأحرف المضارعة من الفعل المضارع, ولا يكون بصيغته المعلومة إلّا للمخاطب, وأمّا غير المخاطب فيُؤمر باللام, نحو: **ٱ يم يى ييَّ**[5] و(لأذهب معكم)[6] .

ولعلّ الذي يحمل بناء فعل الأمر على السكون, أو يحذف منه حرف العلة من آخره, عائدٌ إلى أنَّه يفقد شطرًا كبيرًا من معنى الفعلية ويلتحق من بعض الوجوه بحروف المعاني، فيستحقُّ السكون التي هي علامة البناء الأصلية الأولى، وعلامات البناء هي: (الضم والفتح والكسر والسكون)[7].

ونشير إلى أنّ الذي يستحق الإعراب في الكلام, هو الاسماء, أمّا الأفعال والحروف, فتستحقّ البناء[8], هذا هو الأصل الذي جاء عليه فعل الأمر, ولهذا فقد أشار ابن يعيش إلى ذلك بقوله: ((فإن قيل: ولِمَ حذفت حرف المضارعة من أمر الحاضر، قيل: لكثرته في كلامهم، فآثروا تخفيفَه؛ لأنّ الغرض من حرف المضارعة الدلالة على الخطاب، وحضورُ المأمور وحاضرُ الحال يدلّان على أنّ المأمور هو المخاطب، ولأنه ربما التبس الأمر بالخبر لو تُرك حرف الخطاب على حاله, فإن

(1) ينظر: دراسات في اللغة والنحو: 1/ 223_ 227.
(2) ينظر: شرح ألفية ابن معطٍ (لابن القواس): 314/1.
(3) شرح اللمع: 294/1 .
(4) ينظر: شرح المفصل: 289/4, واللمحة في شرح الملحة:860/2 .
(5) سورة الزخرف: من الآية: 77 .
(6) ينظر: معاني النحو: 30/4 .
(7) ينظر: نحو التيسير: 105.
(8) ينظر: الايضاح في علل النحو:1/ 77.

قيل: ولِمَ كان لفظ الأمر من المضارع دون غيره؟ قيل: لمّا كان زمنُ الأمر المستقبلَ؛ أُخذ من اللفظ الذي يدل عليه، وهو المضارع))[1]

وقد أشار سيبويه إلى ذلك قائلاً: ((والوقف قولهم: (اضربْ) في الامر، ولم يُحرِّكوها؛ لأنَّها لا يوصف بها, ولا تقع موقع المضارعة، فبعُدت عن المضارعة بُعد (كم وإذْ) من المتمكنة))[2] .

فمن الملاحظ أنَّ سيبويه يبين هنا أنَّ عدم التَّمكن هو العلة في كل ذلك، وهي ((علة يعلل بها سيبويه وفق طبيعية اللغة ونظامها، فالعرب تسكن آخر فعل الأمر فتقول: (قف)، و(اقرأ) ، و(اعلم)؛ لأنَّ فعل الأمر لا يوصف به الاسم, ولا يقع موقع المضارع, فبَعُدَ بهذا عن الفعل المضارع من حيث التمكن كما بعدت (كم, وإذ) عن سائر الأسماء المتمكنة))[3], وبعد (كم, وإذ) من الاسماء المتمكنة أنَّهما مبنيان على السكون والمتمكنة متحركة منصرفة، وأبعد الأسماء من المتمكن المتصرف ما بني على السكون وأقرب من المبني السّاكن إليه ما بني على حركة[4].

وهكذا اختلف النحاة كثيرًا في دراستهم لفعل الأمر, فمنهم من ذهب إلى أنَّه مبني على السكون, وهو مذهب البصريين حتى اتخذوا ممّا قاله سيبويه حجّةً لتعزيز مذهبهم, بينما ذهب الكوفيّون إلى أنّه معربٌ مجزوم بـ(لام) مقدرة, وهو عندهم منقطع من المضارع، وأصل الفعل(قم) عندهم هو (لِتَقُم), وحُذفت (اللام)؛ وذلك لأجل التخفيف, فتبعها حرف المضارعة[5] .

ولم يرتضِ المبرّد بما ذهب إليه الكوفيّون, وعده من الأخطاء الفاحشة؛ لأنَّ الإعراب لا يدخل من الأفعال, إلّا فيما كان مضارعًا للأسماء[6], وأبطل ابن الورّاق هذا المذهب أيضًا[7]

أمّا الفعل الماضي والفعل المضارع, فلا خلاف فيه بين الكوفيين والبصريين, فهم متفقون على بناء الماضي وإعراب المضارع, والفعل الدائم عندهم_ ويقصدون به اسم الفاعل _ وهو البناء الذي يدل بنفسه على ثبوت, أو دوام، وإذا استعمل استعمال الفعل دلّ على الماضي والمستقبل[8],

(1) شرح المفصل: 290/4.
(2) الكتاب: 17/1.
(3) التعليل اللغوي في كتاب سيبويه :264/1.
(4) ينظر :النكت :22/1-23.
(5) ينظر: شرح الأشموني: 32/1 .
(6) ينظر: المقتضب :131/2.
(7) ينظر: العلل في النحو :34/1 .
(8) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه:1/ 115-116.

كما ذهب الرضي الى أنّ فعل الأمر مبني على السكون، لكنّه جُعل آخره كما كان آخر المجزوم الذي تُحذف الحركة منه, كما يُحذف حرف العلّة والنون، كأمر المجزوم بـ(لام الأمر)، لكنها حُذفت اللّام مع حرف المضارعة حتى زالت علّة الإعراب؛ وذلك لكثرة الاستعمال، فرجع إلى أصله من البناء وبقي آخره محذوفًا؛ للوقف المراد به السكون كما كان في الأصل محذوفًا للجزم[1] .

أمّا إذا حُذفت اللام وجاء بعد حرف المضارعة ساكن, فلا يخلو أن يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحرك أو ساكن, فإن كان المتحرك حركته أصلية, فإنّه لا يفتقر إلى اجتلاب همزة الوصل, يبدأ الأمر به, كما في نحو: (تكلم من: تتكلم، وتقاتل من تتقاتل، ودحرج من تدحرج، وقاتل من: تقاتل)، وإنْ كانت هذه الحركة منقولة إليه من متحرك بعده، فإن كان حذف بعد حرف المضارعة متحرك، رد ذلك المتحرك؛ لأجل زوال علة حذفه وهي حرف المضارعة وذلك كما تقول في (تقيم وتعيد): (أقم وأعد)، فإن همزة (أفعل) حذفت بعد حروف المضارعة[2], والى ذلك ذهب الاشموني والزبيدي[3] .

والراجح عندي ما جاء به سيبويه ومن تبعه من أنَّ عدم التَّمكن هو العلة في كل ذلك وفق طبيعية اللغة ونظامها؛ لأنّ العرب تسكن آخر فعل الأمر, وفل الأمر لا يوصف به الاسم ولا يقع موقع المضارع, فبَعُدَ بهذا عن الفعل المضارع من حيث التمكن كما بعدت (كم, وإذ) عن سائر الأسماء المتمكنة[4] .

النتائج:

1. كان ابن يعيش يملك صفات المعلم الحق, فهو لطيف الكلام حسن التفهيم, طويل الروح على المبتدي والمنتهي.

(1) ينظر: شرح الرضي: 5/ 136.
(2) ينظر: المصدر نفسه: 125/4.
(3) ينظر: شرح الاشموني: 45/1, وائتلاف النُصرة:1/ 125-126.
(4) التعليل اللغوي في كتاب سيبويه :264/1.

2. أغلب الأحيان يطلّ برأيه عد كل قاعدة أو حكم مصدّرًا بعبارة (فإن قيل), ويلي ذلك جواب أو جوابات, حتى غدت (الفنقلة) طابعًا عامًا في شرحه على المفصل.
3. لم يكن ناقلًا لآراء المذاهب أحيانًا كان يضعف رأيهم, ومنه في تضعيف قول الكوفيين إذ يرون أن نحسب المفعول معه على الخلاف.

((المصادر والمراجع))

- القرآن الكريم ::::::::::

1) اِئْتِلاف النُّصْرة في اختِلافِ نُحاة الكُوفة والبصرَة، عبدُ اللَّطيف بنُ أَبي بكر الشَّرجي الزَّبيدي (ت 802هـ), تحقيق: د. طارق الجنابيّ, عالم الكُتُب, بيروت, ط1, 1407هـ - 1987م.
2) أَسرار العربيَّة, أَبو البركات عبد الرحمن بنُ محمد بنُ أَبي سعيد الأَنباريّ (ت 577هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، وعاصم بهجة البيطار، دار البشائر، دمشق، ط2، 1425هـ-2004م.
3) الأَشباه والنّظائر في النّحو, جلال الدّين عبد الرحمن بنُ أَبي بكر السّيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: طه عبد الرَّؤوف سعد، دار الكُتُب العلميَّة، بيروت، ط1، 2001.
4) الأُصول في النَّحو، أَبو بكر محمد بنُ السّري بن سهل بن السَّراج (ت 316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرِّسالة، لبنان، بيروت، ط4، 1420هـ- 1999م.
5) أَنباء الرُّواة على أَنباه النُّحاة، جمال الدّين أَبو الحسن علي بن يوسفَ القفطي (ت 646هـ)، تحقيق: محمد أَبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ط1، 1406هـ- 1982م.
6) الإنصاف في مسائل الخلاف بينَ النَّحويّين والبصريّين والكوفيّين أَبو البركات عبد الرحمن بنُ محمد بنُ أَبي سعيد الأَنباريّ (ت 577هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكُتُب العلميَّة، ط2، 1428هـ- 2007م ، بيروت .
7) أَوضح المسالك إلى ألفية ابنِ مالكٍ: أَبو محمَّد عبدُ الله جمال بن هشام الأَنصاريّ (ت 761هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، بيروت، ط1، د. ت.
8) الإيضاح في علل النَّحو، أَبو القاسم الزَّجَّاجي (ت 337هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النَّفائس، بيروت، ط3، 1399هـ- 1979م.
9) البسيط في شرح جمل الزَّجاجي, ابنُ أَبي الرَّبيع عبيد الله بنُ أَحمد بن عبيد الله القرشيّ الأَشبيلي السَّبتي (ت688هـ)، تحقيق: د. عيَّاد بن عيد الثّبيتي، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط1، 1407هـ-1986م.

10) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة, عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ), تح: محمد أبو الفضل إبراهيم, الناشر: المكتبة العصرية – لبنان / صيدا .
11) البيان في شرح اللُّمع, الشريف عمر بن إبراهيم الكوفيّ (ت 539هـ), دار عمَّان, الأردن, ط1, 1423هـ – 2002م.
12) تاريخ بغداد وذيوله, تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي, المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي، للذهبي, ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار, المستفاد من تاريخ بغداد، لابن الدمياطي, الرّد على أبي بكر الخطيب البغدادي، لابن النجار, أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: 463هـ), الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت, دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا, ط1، 1417 هـ .
13) التحبير في المعجم الكبير, عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (ت: 562هـ), المحقق: منيرة ناجي سالم, الناشر: رئاسة ديوان الأوقاف – بغداد, ط1، 1395هـ- 1975م .
14) التَّعليل اللُّغوي في كتاب سيبويه, د. شعبان عَوض محمَّد العبيدي، دار الكتُب الوطنيَّة، بنغازي، ط1، 1999م.
15) تلخيص المتشابه في الرسم, أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: 463هـ), تح: سُكينة الشهابي, الناشر: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق, ط1، 1985 م.
16) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد, محبُّ الدِّين محمدُ بنُ يوسف المعروف بناظر الجيش (ت 778هـ), تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون, دار السَّلام, القاهرة, ط1, 1428هـ – 2007م.
17) تَوجيه اللُّمع، أَحمد بن الحسين بن أَحمد بن معالي المعروف بابن الخبَّاز الإربلي الموصليّ النَّحويّ الضرير أَبو العبّاس شمس الدِّين (ت 639هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د فايز زكي محمد، دار السَّلام، القاهرة، مصر، ط1، 1423هـ- 2002م.
18) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أَبو محمد بدر الدِّين حسين ابن قاسم المراديّ المصريّ المالكيّ (ت 749هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرَّحمن علي سليمان، دار الفكر العربيّ، ط1، 1428هـ- 2008م.
19) جمع الآداب في معجم الألقاب, كمال الدين أبو الفضل عبد الرزاق بن أحمد المعروف بابن الفوطي الشيباني (ت: 723 هـ), المحقق: محمد الكاظم, الناشر: مؤسسة الطباعة والنشر – وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران, ط1، 1416 هـ .

20) الجمل في النحو, أَبو عبد الرَّحمن الخليل بن أَحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ (ت 175هـ)، تحقيق: د. فخر الدِّين قباوة، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط5، 1416هـ-1995م.

21) الخصائص، أَبو الفتح عثمان بن جنِّي (ت 392هـ)، تحقيق: محمد علي النَّجار، المكتبة العلميَّة، بيروت، د.ت.

22) دراسات في اللغة والنحو: عدنان محمد سلمان، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر,مصر 1991م.

23) دليل الطَّالبين لكلام النَّحويّين, مرعي بنُ يوسف بن أَبى بكر بن أَحمد الكرميّ المقدسيّ الحنبليّ (ت 1033هـ), إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلاميَّة, الكويت, 1430هـ - 2009م.

24) سرُّ صناعة الإعراب, أَبو الفتح عثمان بن جنِّي (ت 392هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413هـ- 1993م.

25) سير أَعْلام النُّبلاء، شمسُ الدِّين أَبو عبد الله محمد بنُ أَحمد بن عثمان ابن قايماز الذَّهبي (ت 748هـ)، تحقيق: مجموعة من المحقِّقين، بإشراف الشَّيخ شعيب الأرناؤوط مؤَسَّسة الرِّسالة، ط3،بيروت 1405هـ- 1985م.

26) شرح ابن النَّاظم على أَلفية ابن مالك, أَبو عبد الله بدر الدِّين محمد بن الإمام جمال الدِّين محمَّد بن مالك (ت 686هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتُب العلميَّة، بيروت، ط1، 1420هـ-2000م.

27) شرح ألفية ابن معطٍ, عز الدِّين أَبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد ابن عزيز القوَّاس الموصليّ (ت 696هـ)، تحقيق: د. علي موسى الشّوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1405هـ-1985م.

28) شرح أَلفية ابن معطٍ، الإمام العلَّامة أَبي جعفر أَحمد بن يوسفَ بن مالكٍ الرّعيني الغرناطيّ (ت 779هـ)، دراسة وتحقيق: السفر السابع، أُطروحة دكتوراه تقدَّم بها الطَّالب عبد الله بن عمر حاج إبراهيم، إلى جامعة أُمّ القُرى، المملكة العَربيَّة السُّعوديَّة، بإشراف الدُّكتور حسن بن موسى الشَّاعر، 1417هـ- 1997م.

29) شرح الأُشموني على أَلفية ابن مالك, عليُّ بنُ محمد بن عيسى أَبو الحسن نور الدِّين الأشموني الشَّافعي (ت 900هـ)، تحقيق: محيي الدِّين عبد الحميد، دار الكُتب العلميَّة، بيروت، ط1، 1419هـ-1998م.

30) شرح التَّصريح على التَّوضيح: الشَّيخ خالد بن عبد الله الأزهريّ (ت 905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السّود, دار الكُتب العلميَّة, بيروت, ط1, 1421هـ - 2000م.

31)شرح الرَّضي على الكافية, رضي الدِّين محمد بن الحسن الاستراباذيّ (ت 686هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط2، 1996هـ.

32)شرح جُمل الزَّجَّاجي (للغافقي), أَبو إِسحاق إِبراهيم بن أَحمد الغافقي (ت 716هـ)، تحقيق ودراسة، رسالة مقدَّمة لنيل درجة الماجستير في اللُّغة العربيَّة، إِعداد الطَّالب: حمود بن عتيق الحربي، إِشراف: الدُّكتور سعد بن حمدان الغامدي، جامعة أُمّ القُرى، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، 1416هـ- 1996م.

33)شرح جمل الزَّجَّاجي, أَبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي، العلَّامة ابن عُصْفور النَّحويّ الحضرمي الأَشبيلي الأَندلسيّ (ت 669هـ)، تحقيق: د. أَنس بديوي، دار إِحياء التُّراث العربيّ، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ- 2003م.

34)شرح الكافية الشَّافية, محمَّد بنُ عبد الله، بن مالك الطَّائي الجياني، أَبو عبد الله، جمال الدِّين (ت 672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أَحمد هريدي، جامعة أُمُّ القُرى، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، ط1.

35)شرح كتاب سيبويه, علي بن عيسى الرُّمَّاني (ت 384هـ)، دراسة وتحقيق: أُطروحة دكتوراه، إِعداد الطَّالب: محمد إِبراهيم يوسف شيبة، إِشراف: الدُّكتور أَحمد مكّي الأَنصاري، جامعة أُمّ القُرى، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، 1414هـ.

36)شرح اللُّمع, أَبو الحسن علي بنُ الحسين الأَصفهاني الباقوليّ (ت 543هـ)، تحقيق: إِبراهيم ابن حمد أَبو عبادة، إِدارة الثَّقافة والنَّشر، ط1، السعودية 1411هـ- 1990م.

37)شرح المفصَّل, موفَّق الدِّين أَبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصليّ (ت 643هـ)، تحقيق: د. إِميل بديع يعقوب، دار الكُتب العلميَّة، بيروت، ط1، 1422هـ-2001م.

38)شرح الوافية، أَبو عمر عثمان بن الحاجب النَّحويّ (ت 646هـ), تحقيق: د. موسى بنّاي علوان, مطبعة الآداب, النَّجف, 1400هـ - 1980م.

39)شفاء العليل في إِيضاح التَّسهيل, أَبو عبد الله محمد بن عيسى السّلسيلي (ت770هـ), تحقيق: د. الشَّريف عبد الله علي البركاتي, المكتبة الفيصليَّة, مكَّة المكرَّمة, ط1, 1406هـ - 1986م.

40)الصَّفْوة الصَّفِيَّة في شرح الدُّرَّة الأَلفيَّة، تقيُّ الدِّين إِبراهيم بنُ الحسين المعروف بـ (النّيليّ)، من علماء القرن السَّابع الهجري، تحقيق: الدُّكتور: محسن بن سالم العميري، جامعة أُم القُرى، ط1، 1415هـ.

41)العِلَّة النَّحويَّة – تأريخ وتطوُّر- حتَّى نهاية القرن السَّادس الهجري، د. محمود جاسم الدّرويش، المكتبة الوطنيَّة، بغداد، ط1، 1423هـ- 2002م.

42)العِلَل النَّحويَّة دِراسة تحليليَّة في شروح الأَلفيَّة المطبوعة إِلى نهاية القرن الثَّامن الهجري، د. حميد الفتلي، ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1432هـ- 2011م: 23- 24.

43) علل النَّحو، محمدُ بنُ عبد الله بن العبَّاس، أَبو الحسن، ابن الورَّاق (381هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدّرويش، مكتبة الرّشد، الرّياض، السُّعودية، ط1، 1420هـ- 1999م.

44) العِلَل النَّحويَّة دِراسة تحليليَّة في شروح الألفيَّة المطبوعة إلى نهاية القرن الثَّامن الهجري، د. حميد الفتلي، ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1432هـ- 2011م: 23- 24.

45) الفوائد الضِّيائيَّة على متن الكافية في النَّحو, عبد الرَّحمن بن أَحمد نور الدِّين الجامي (ت 898هـ), تحقيق: الشَّيخ أَحمد عزّو عناية, والأُستاذ علي علي محمد مصطفى, دار احياء التُّراث العربيّ, بيروت, لبنان, ط1, 1433هـ - 2012م.

46) في النَّحو العربيّ نقدٌ وتوجيهٌ, مهدي المخزومي دار الرائد العربيّ, بيروت, لبنان, ط2, 1406هـ - 1986م: 133- 134.

47) قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر, أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة، الهِجراني الحضرمي, الشافعي (870 - 947 هـ), عُني به: بو جمعة مكري / خالد زواري, الناشر: دار المنهاج - جدة, ط1، 1428 هـ - 2008 م .

48) الكتاب، أَبو بشرٍ عمرُو بنُ عثمان بن قنبر الملقَّب بسيبويه (ت 180هـ)، تحقيق: عبد السَّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م.

49) الكنَّاش في النَّحو والتَّصريف, الملك المؤَيِّد إسماعيل بن علي بن محمود ابن محمد، ويُكنى بأَبي الفداء (ت 732هـ)، تحقيق: د. جودة مبروك محمد, مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 1426هـ- 2005م.

50) اللُّباب في علل البناء والإعراب, أَبو البقاء عبد الله بن الحسين بن العُكبريّ البغداديّ (616هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النَّبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416هـ-1995م.

51) اللّمحة في شرح الملحة، محمدُ بنُ حسن بن سباع، أَبو عبد الله، شمسُ الدِّين، المعروف بابن الصَّائغ (ت 720هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصَّاعدي، نشر عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميَّة، المدينة المنوَّرة، المملكة العَربيَّة السُّعوديَّة، ط1، 1424هـ - 2004م.

52) اللُّمع في العربيَّة, أَبو الفتح عثمان بن جنّي (ت 392هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثَّقافيَّة، الكويت، 1972.

53) مسائل خلافيَّة في النَّحو, أَبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكبريّ البغداديّ (ت 616هـ)، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشّرق العربيّ، بيروت، ط1، 1412هـ-1992م.

54) معجم الأدباء_ إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب, شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: 626هـ), تح: إحسان عباس, الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت, ط1، 1414 هـ - 1993 م .

55) المساعد على تسهيل الفوائد, عبدُ الله بنُ عبد الرَّحمن العقيليّ الهمذانيّ المصريّ (ت769هـ), تحقيق: د. محمد كامل بركات, دار الفكر, دمشق, 1400هـ – 1980م.
56) معاني النَّحو, د. فاضل صالح السَّامرائيّ، دار الفكر، عَمَّان، الأردن، ط3، 1429هـ–2008م.
57) المُغْني في النَّحو, تقيُّ الدِّين أَبو الخير منصور بن فلاح اليمنيّ النَّحويّ (ت 680هـ)، تحقيق: أُطروحة دكتوراه, إعداد الطَّالب: عبد الرَّزاق عبد الرَّحمن السَّعديّ, إشراف: د. أَحمد مكِّي الأَنصاريّ, جامعة أُم القُرى, المملكة العربيَّة السُّعودية 1984م.
58) المقتصد في شرح الإيضاح, الشَّيخ عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرَّشيد، بغداد، ط2، 1982م.
59) المقتضب, محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثّمالي الأزدي، أَبو العبَّاس، المعروف بالمُبرِّد (ت 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكُتب، بيروت.
60) المنهاج في شرح جمل الزّجَّاجي, يحيى بن حمزة العلوي (ت 749هـ), تحقيق: د. هادي عبد الله ناجي, مكتبة الرّشد, المملكة العربيَّة السُّعوديَّة, ط1, 1430هـ – 2009م.
61) نحو التَّيسير دراسة ونقد منهجيّ، د. أَحمد عبد السَّتار الجواري, مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ, 1404هـ – 1984م.
62) النُّكت في تفسير كتاب سيبويه, أَبو الحجاج يوسف بن سُليمان بن عيسى الأَعلم الشّنتمري (ت 476هـ)، تحقيق: الأُستاذ رشيد بلجيب، مطبعة فضالة، المغرب، 1420هـ–1999م.
63) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أَبي بكر السِّيوطيّ (ت 911هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيَّة مصر د. ت.
64) الوافي بالوفيات, صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: 764هـ), تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى, الناشر: دار إحياء التراث – بيروت, عام النشر:1420هـ–2000م.
65) وفيَّات الأَعيان وأَنباء أَبناء الزَّمان، أَبو العبَّاس، شمسُ الدِّين أَحمد بنُ محمد بنُ إبراهيم بنُ خلكان البرمكي الإربليّ (ت 681هـ)، تحقيق: إحسان عبَّاس، دار صادر، بيروت، ط1، 1900م .

References

• The Holy Quran.

1) Al-Zubaidi, A. A. (1987). *Al-Nusra Coalition in the Difference of Kufa and Basra Nahs* (1st ed.). World of Books press. Beirut.

2) Anbari, A. M. (2004). *Asrar al-Arabiya* (2nd ed.). Al-Bashaer press. Damascus.

3) Al-Suyuti, J. A. (2001). *Similarities and analogues in grammar* (1st ed.). Al-Kotob al-Ilmiyyah press. Beirut.

4) Ibn al-Sarraj, M. S. (1999). *Fundamentals of Grammar* (4th ed.). Al-Risala Foundation. Beirut. Lebanon.

5) Al-Qifti, J. A. (1982). *The news of the narrators on the alert of grammarians* (1st ed.). Al-Fikr Al-Arabi press. Cairo.

6) Al-Anbari, A. M. (2007). *Justice in contention between the grammarians the Basrans, and the Kufis* (2nd ed.). Scientific Books press. Bierut.

7) Al-Ansari, A. J. (N.D). *The clearest path to the Alfiyyah of Ibn Malik* (1st ed.). Modern library press. Beirut.

8) Al-Zajaji, A. I. (1973). *Clarification in the ills of grammar* (3rd ed.). Al Nafais press. Beirut.

9) Al-Sabti, A. A. (1986). *The simple explanation of Jamal al-Zajaji* (1st ed.). Al-Gharb Al-Islami press. Beirut.

10) Al-Suyuti, J. (N.D). *For consciousness in the layers of linguists and grammarians*. Modern library press. Saida. Lebanon.

11) Al-Kufi, Sh. O. (2002). *Al-Bayan in explanation of science* (1st ed.). Amman press. Jordan.

12) Al-Baghdadi, H. K. (1996). *The History of Baghdad and Its Appendices, The History of Baghdad* (1st ed.). Al-Kotob Al-Ilmiya press. Beirut.

13) Al-Marwazi, A. M (1975). *Al-Tahbeer in Al-Mujam al-Kabir* (1st ed.). Presidency of the Endowments Office. Baghdad.

14) Al-Obeidi, Sh. A. (1999). *Linguistic justification in Sibawayh's book* (1st ed.). National Book press. Benghazi.

15) Al-Baghdadi, A. A. (1985). *Summarize The Similarities in The Drawing* (1st ed.). Tlass for Studies, Translation and Publishing. Damascus.

16) Yusuf, M. M. (2002). *Preface to rules explaining the facilitation of benefits* (1st ed.). Al-Salam press. Cairo.

17) Al-Muradi, B. H. (2008). *Tawdih Al Maqasid and Al Masalik in explanation Alfiat Abn Malik* (1st ed.). Al-Fikr Al-Arabi press. Egypt.

19) Al-Shaibani, K. A. (1995) *Collection of Literature in the Dictionary of Titles* (1st ed.). The Printing and Publishing Corporation- Ministry of Culture and Islamic Guidance. Iran.

20) Al-Farahidi, A. A. (1995). *Sentences in Grammar* (5th ed.). Al-Resala Foundation, Bierut.

21) Jinni, O. (N.D). *Characteristics*. World of books press. Beirut.

22) Salman, A. M. (1991). *Studies in Language and Grammar*. Al-Hikma Press for Printing and Publishing. Egypt.

23) Al-Hanbali, M. Y. (2009). *A guide for students to the words of grammarians.* Islamic Manuscripts and Libraries Administration. Kuwait.

24) Jinni, O. (1993). *The secret of making syntax* (2nd ed.). Al-Qalam press. Damascus.

25) Al-Dhahabi, Sh. M. (1985). *Siyar 'Alaam an-Nubalaae* (3rd ed.). Al Resala Foundation. Bierut.

26) Malik, B. M. (2000). *Explanation of Ibn al-Nazim on Alfiya Ibn Malik* (1st ed.). Al-Kutub Al-Alamiyyah press. Beirut.

27) Al-Mawsili, A. J. (1985). *Explanation of Alfiya Ibn Moat*. Al Khuraiji Library press. Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia.

28) Ibrahim, A. O. (1997). *Explanation of the Millennium of Ibn Moat*. A doctoral thesis at Umm Al-Qura University. Saudi Arabia.

29) Al-Shafii, A. M. (1998). *Al-Ashmouni's Explanation of Alfiyyah Ibn Malik* (1st ed.). Al-Kotob Al-Alami press. Beirut. Lebanon.

30) Al-Azhari, Kh. A. (2002). *Declare the content of the clarification* (1st ed.) Al-Kotob Al-Ilmiyyah press. Beirut.

31) Al-Astrabadi, M. A. (1996). *Sharh al-Radi ala al-Kafiya* (2nd ed.). Garyounis University press. Benghazi.

32) Al-Harbi, H. A. (1996). *Explanation of the sentences of Al-Zajaji (by Al-Ghafiqi).* Master dissertation, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.

33) Ibn Asfour, A. M. (2003). *Explanation of Jamal Al-Zajaji* (1st ed.). The Arab Heritage Revival press. Beirut. Lebanon.

34) Jamal Al-Din, M. A. (1986). *Explanation of Al-Kafiya Al-Shafia* (1st ed.). Umm Al-Qura University. Saudi Arabia.

35) Al-Rummani, A. I. (1994). *Explanation of the Book of Sibawayh*. Umm Al-Qura University. Saudi Arabia.

36) Al-Baqoli, A. A. (1990). *Sharh Al-Luma* (1st ed.). Department of Culture and Publication. Saudi Arabia.

37) Al-Mawsili, M. Y. (2001). *Explanation of the detailed* (1st ed.). Al-Kotob Al-Alami. Beirut. Lebanon.

38) Al-Nahawi, O. A. (1980). *Explanation of Al-Wafiyyah*. Al-Adab Press. Najaf. Iraq.

39) Al-Salsilili, M. I. (1986). *Shifa Alealil in Iidah Al-Tashel* (1st ed.). Al-Faisaliah Library. Makkah. Kingdom of Saudi Arabia.

40) Al-Nilil, T. I. (1995). *Al-Safwa al-Safiya in explanation Al-Durrah al-Alfiyah* (1st ed.). Umm Al-Qura University press. Kingdom of Saudi Arabia

42) Fatli, H. (2011). *Grammatical falls an analytical study in the commentaries of the millennium printed until the end of the eighth century Hijri* (1st ed.). Beirut. Lebanon.

43) Al-Warraq, M. A. (1999). *The grammar's reasons* (1st ed.) Al-Rashad Library press. Riyadh.

44) Fatli, H. (2011). *Grammatical falls an analytical study in the commentaries of the millennium printed until the end of the eighth century Hijri* (1st ed.). Beirut. Lebanon.

45) al-Jami, A. A. (2012). *Al Fawayid Al Diayyat on Matn Al Kafia in Al Nnahw* (1st ed.). Arab Heritage Revival press. Beirut. Lebanon.

46) Al-Makhzoumi, M. (1986). *In Arabic Grammar, Criticism and Guidance* (2nd ed.). Al-Raed Al-Arabi. Beirut. Lebanon.

47) Al-Shafii, A. A. (2008). *The Necklace of Sacrifice in the Deaths of Notables of Time* (1st ed.). Al-Minhaj press. Jeddah. Kingdom of Saudi Arabia.

48) Sibawayh, A. Q. (1988). *The book* (3rd ed.). Al-Khanji Library press. Cairo.

49) Al-Fida, I. A. (2005). *Al-Kanash in Grammar and Morphology, Al-Malik Al-Mu'ayyad* (2nd ed.). Library of Arts press. Cairo.

50) Al-Baghdadi, A. A. (1995). *Al Llubab in the falls of construction and syntax* (1st ed.). Al-Fikr press. Damascus.

51) Al-Sayegh, M. H. (2004). *Al-Lamha in explanation Al-Milha* (1st ed.). Deanship of Scientific Research at the Islamic University. Saudi Arabia.

52) Jinni, O. (1972). *Al-Lum'a in al-Arabiya*. Cultural Books press. Kuwait.

53) Al-Baghdadi, A. A. (1992). *Controversial issues in grammar* (1st ed.). Arab Orient press. Beirut.

54) Al-Hamwi, Sh. Y. (1993). *Dictionary Of Writers: Guiding The Arab To Knowing The Writer* (1st ed.). Al-Gharb Al-Islami press. Beirut.

55) Al-Masry, A. A. (1980). *The Helper To Facilitate The Benefits Explanation*. Al-Fikr press. Damascus.

56) Al-Samarrai, F. S. (2008). *Meanings of Grammar* (3rd ed.). Al-Fikr press. Amman. Jordan.

57) Al-Saadi, A. A. (1984). *Singer In Grammar for Taqi Al-Din Abu Al-Khair Mansour bin Falah Al-Yamani*. Doctorate thesis in Umm Al-Qura University. Saudi Arabia.

58) Al-Jurjani, A. (1982). *Al-Muqtisad in explanation Al-Iddah* (2nd ed.). Al-Rasheed press. Baghdad.

59) Al-Mubarrad, M. Y. (No Date). *Muqtadab Alam.* Al-Kutub press. Beirut.

60) Al-Alawi, Y. H. (2009). *Al-Minhaj in explanation Jamal Al-Zajaji* (1st ed.). Al-Rushd Bookshop press. Saudi Arabia.

61) Al-Jawari, A. A. (1984). *Towards Facilitation, Study and Systematic Criticism*. Iraqi Scientific Assembly press. Iraq.

62) Al-Shantmari, Y. S. (1999). *The jokes in the interpretation of the book of Sibawayh*. Fadalah Press. Morocco.

63) Al-Suyuti, J. A. (N.D). *Hama al-Hawame in explaining Jame Al Jawamiei*. The Tawfiqi Library press. Egypt.

64) al-Safadi, S. Kh. (2000). *Al-Wafi Al-Wafiyyat*. Ihya al-Turath press. Beirut.

65) Al-Irbili, Sh. A. (1900). *Deaths of Notables and News of the Sons of Time* (1st ed.). Al-Sader press. Beirut.